الاسترضاء بمنح الإقطاعات في العصر العباسي

(١٣٢-٦٥٦هـ/ ٧٤٩-١٢٥٨م)

م. أميمة قاسم يحيى أ. د. عبد الستار مطلك درويش

كلية الآداب – جامعة الانبار

المستخلص

مثل الاسترضاء بمنح الاراضي وسيلة من وسائل الاسترضاء الهامة في العصر العباسي بصفة عامة والعصر الاول والثاني بصفة خاصة ، لاسيما مع وجود الكثير من الاراضي الواسعة التي حصل عليها العباسيون سواء من المصادر أو اراضي البوار أو المدن الجديدة التي انشأوها وعلى الرغم من ان هذه الاقطاعات كانت في بداية الامر وسيلة لتقريب الموالين من الاسرة العباسية والقادة والشعراء إلا أنها أدت في نهاية الامر الى ضرر اقتصادي كبير حينما فقدت الخلافة العباسية سيطرتها على مقدرات الامور ، فضاعت الاقطاعات حينما وهنت سلطة الدولة .

الكلمات المفتاحية : الاسترضاء ، الإقطاعات ، العباسي .

Appeasement by granting fiefs in the Abbasid era
(132-656 AH / 749-1258 AD)

Teacher. Omaima Q. Yehya ProfDr. Abdulsatar M. Darwish
College of Arts – University of Anbar
stvarwafth@uoanbar.edu.iq

Abstract

Appeasement by giving lands is one of the ways of important appeasement in the Abbasid era in general and in the first or second era in particular, especially with the existence of many large lands which was obtained by the Abbasids whether from the lands of fugitives or the new cities they build. And even though these divisions were at the beginning a way to bring loyalists from the abbasid family,the leaders and the poets but ultimately led to considerable economic damage when the Abbasids caliphate lost control over the fate of things , the division were lost when the authority of the state was weakened..

Key words: Appeasement, isolated, granting, Abbasid.

المقدمــة

على الرغم من أن الاسترضاء لم يكن الاسترضاء بمنح الإقطاعات أو سياسة الإقطاع في حد ذاتها ابتداع عباسي، بل مارسته الدولة العربية الإسلامية منذ تأسيسها، حينما أقطع الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه، ومن بعده سار الخلفاء الراشدين ومن بعدهم الأمويين على سياسة الرسول صلى الله عليه وسلم. لذا لم يكن من المستبعد أن يتبع الخلفاء العباسيين سياسة أسلافهم، فقد أطلق الخليفة المنصور يده في الإقطاعات التي توفرت بكثرة في بداية العصر العباسي بفعل عوامل المصادرة وهروب أصحاب الإقطاعات الأمويين والمعارضين للخلافة العباسية من أراضيهم فتركت بلا صاحب وألت مليكتها للخلافة العباسية.

وبناء على ذلك فقد خصصت هذه الورقة البحثية لمناقشة كيف استطاع الخلفاء العباسيين استغلال المساحات الواسعة من الأرض في تكوين شبكة قوية من المنتفعين بحيث يسترضوهم ويحققوا من ذلك منفعة عامة للخلافة وأخرى خاصة لأنفسهم.

ورث العباسيون العديد من الأراضي فتمتعوا بوفرة من أراضيهم، والتي شكلت ثروة اقتصادية كبيرة، وأحد طرق الاسترضاء التي تعبر عن سخاء الخلفاء وتقدير العاطي للمُعطي، فقد ورث الخلفاء أراضي الأمويون وهي الأراضي التي عرفت بأرضي «مروان بن محمد»، وكذلك شكلت أراضي الموات مصدر أخر إذ حرصت الخلافة العباسية على استصلاحها، كما قدمت الطواعين التي تأكل الناس مصدر أخر من مصادر الأراضي التي بلا مالك فكانت تؤول مليكتها للخلافة. (١)

هذا بالإضافة إلى المصادرات التي كانت تقوم بها الخلاقة ضد أحد خصومها أو اعدائها، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو مصادرة أملاك البرامكة في عهد الخليفة هارون الرشيد (٢)

ومن أمثلة ذلك إقطاع المهدي لأنصاره (قطيعة الأنصار) (٣)، كما أقطع للحسن بن عبد الله بن الحسن العلوي مالاً من الصوافي بالحجاز، كما اقطع المهدي مزنة زوجة مروان بن محمد، عندما جاءت دار الخيزران، فأقطع لها مثلما يقطع لغيرها من أمهات الخلفاء وبناتهن. (٤)

وقد وجد الخليفة المنصور في مدينة بغداد أرض سانحة ليقطعها لقادته ورجالها،

حيث انها أرض ملك للخلافة ومن هذه القطائع قطيعة العَكّيّ وهو مقاتل بن حكيم بن عبد الرحمن ابن الحارث أحد قواد المنصور، واحد النقباء، كانت قطيعته ببغداد بين باب البصرة وباب الكوفة. وقَطِيعَةُ أبي النَّجْم بالجانب الغربي من بغداد، وهو أحد قوّاد المنصور من خراسان. (٥)

وأقطع الخليفة المنصور ابنه صالح ضيعة الأحواز كما يقول الجهشياري «أقطع المنصور صالح ... الضيعة وأمر له بالمال» وكانت غلتها عشرين ألف درهم، أما المال الذي أمر به فهو ثلاثين ألف درهم، أما محمد بن الأشعث فقد استرضاه بإقطاع محلة زرارة بالكوفة، كما أقطع لعمه العباس نهر الأمير بواسط (٦) بينما حاز جعفر بن محمد على ثلاثة إقطاعات بمدينة بغداد (٧)، أضف إلى ذلك إقطاعات لكل من سليمان بن مجالد (٨) وآخرين(٩)، أقطع المنصور الربيع قطيعته الخارجة، وقطيعة أخرى بين السورين ظهر درب جميل (١٠)

وبالنظر لخريطة الإقطاعات في عهد الخليفة المنصور نجد ان أهل بيته منحوا إقطاعاتهم على أطراف المدينة، بينما توزعت إقطاعات القادة بين وسط المدينة وأبوابها، وأخيراً الجنود فإن إقطاعاتهم كانت في بساتين المدينة. (١١)

ولم يبخل الخليفة المنصور عن منح عدد من الشعراء بعض الإقطاعات كما فعل مع أبو دلامة حينما منح إقطاع مقداره مائة جريب (أي ١٣٦٦متر مربع) عامرة ومثلها عامرة وخمسمائة جريب أخرى. (١٢)

ومن خلال إقطاعات الخليفة المنصور يمكننا القول إن الخليفة استخدم الإقطاعات بشكل ممنهج من أجل تكوين شبكة من الأنصار والمؤيدين عن طريق مزيد من الاسترضاءات؛ فاسترضى قواده، وأفراد أسرته؛ محيطاً نفسه بشبكة قوية من الأنصار، لذا كان الاسترضاء الإقطاع واضحاً جلياً في عصره. وسار الخليفة المهدي على سياسة أبيه في استرضاء الإقطاع فمنح قطيعة الخارجة للربيع، بينما منح شعبة بن الحجاج ألف جريب في مدينة البصرة (١٣) وفي باب الشماسية كان هناك إقطاع لخالد بن برمك هو إقطاع سويقة خالد، بينما منح نصر بن مالك الخزاعي سويقة نصر شرقي بغداد (١٤) كما أقطع انصاره قطيعة الأنصار ليستكثر انصاره وكانت قرب دار البرامكة (١٥) قطيعة زهير بن محمد وأصحابه إلى جانب القطيعة المعروفة بأبي النجم وهو أحد قواد المنصور (١٦)

واستمر الخليفة المأمون على هذه السياسة بل وأكثر من منح الإقطاعات، لاسيما مع بنائه مدينة عين زُربي شرقي بغداد، فمنح إقطاعاتها لجند خراسان، وكان الهدف من الاسترضاء هو تسكين المدينة الجديدة، كما أقطع بعض محال شرقي بغداد إلى الفضل بن ربيع [١٧] أما درب الأبرد، فإنه منح للأبرد بْن عَبْدِ اللَّهِ قائد من قواد الرشيد، وكان يتولى همذان. [١٨]

ولم تنقطع سياسة الاسترضاء بالإقطاع في عهد الخليفة المأمون حيث منح وزيره وأبو زوجته بوران بنت الحسن بن سهل إقطاع مدينة الصلح، بينما كان تأسيس مدينة سامراء في عهد الخليفة المعتصم فرصة مواتية له لاسترضاء جنوده الأتراك فمنحهم فيها إقطاعات كثيرة وواسعة، ومن هذا أنه أقطع أشناس التركي ورجاله كرخ سامراء، كما منح الفراغنة إقطاع بالعمري والجسر [١٩]

ومع تدهور الأحوال الاقتصادية في الدولة العباسية منذ عصر سيطرة الأتراك فإن الخلافة لجات إلى تعويض الجنود وقادة الجيش بمنحهم خراج بعض الأراضي تعويضاً لهم عن رواتبهم، وقد اتبع البويهيين نفس سياسة الأتراك، ولكن الجنود استطاعوا أن يحوزوا الأراضي في عهد البويهيين وليس فقط خراجها. [٢٠] فقد كانت الإقطاعات من الناحية المبدئية لم تكن وراثية كما أنها لا تدوم مدى الحياة، وهي لا تعتبر ملكاً لأصاحبها لأن الأمير البويهي يحتفظ بحق إلغائها متى أراد، وإنما تمنح للجند ليعوضوا بواردتها عن رواتبهم التي لا تستطيع الخزينة البويهية المرتبكة دفعها [٢١] وفي هذا يقول ابن مسكويه في ذلك «عقدت النواحي الخارجة من الاقطاعات على طبقتين من الناس إحداهما أكابر القواد والجند والأخرى أصحاب الدراريع والمتصرفون فأمّا القوّاد فإنّهم حرصوا على جمع الأموال وحيازة الأرباح». [٢٢]

وبالجملة فقد امتد الإقطاع العسكري ليشمل كل أنواع الأراضي تقريبا، وكان كلما ازداد ضعف الأمير البويهي – أضف إلى ذلك ضعف الخليفة– كلما توسع في منح المزيد من الإقطاعات الجند، حيث يكون مصيره في رضائه عنهم خاصة في مرحلة ما بعد عضد الدولة حيث ساهمت حالة الفوضى في منح الجنود المزيد والمزيد من الإقطاعات تعويضاً لهم عن المال. [٢٣]

وقد استمر الخلفاء أيضًا في منح الإقطاعات لرجالهم ومنهم ما أقطعه الخليفة المقتدر بالله إلى ابن الفرات في وزارته الأولى الضياع التي كان المكتفي بالله (٢٨٩هـ – ٢٩٥هـ) أقطعها العباس بن الحسن وارتفاعها خمسون ألف دينار [٢٤]

ويمكن تقسيم الإقطاع في العصر البويهي إلى مرحلتين: الاولى كان الإقطاع فيها بشكله التقليدي القديم حيث منحت الإقطاعات إلى الجنود والموظفين كبديل عن أجورهم مثلما كان معمولاً به من قبل، وهي إقطاعات مملوكة للخلافة لذا لا يجوز توريثها، وحيازها مرهون بالمهمة الموكولة لصاحب الإقطاع وبالتالي فهي إقطاعات استغلال، ومن ذلك ما قام به أحمد بن بوية حينما ثار عليه الديلم والأتراك وحاول توفير الأموال لهم إلا أنه فشل في ذلك فعمل إلى إقطاعهم ضياع ابن شيرزاد أمير الأمراء السابق، وضياع المستترين من العهد السابق قبل سيطرة أحمد بن بوية، وكذاك اقطعهم حق بيت المال في خراج الرعية [٢٥] وفي ذلك يقول الماوردي «فإن كانت له ذرية دخلوا في إعطاء الذراري لا في أرزاق الجند، فكان ما يعطونه سببا لا إقطاعا » [٢٦]

أما الثاني فهو إقطاع المعاقل أو الاقطاع العسكري، وفيه يمنح الأمير البويهي قواده إقطاعاً من الأمر معفي من الخراج والضرائب ومن أي رسوم، ليكون للقائد وجنوده، ضماناً لاستمرار الجيش في الدفاع عن الأرض لأجل تعميق معنى وحدة الأرض والمصير المشترك، إلا ان هذا أصاب الخلافة بالكثير من المشكلات، حينما أنفرد القادة بالجانب الأكبر من الحصة دونما الجنود، فضعف انتماء الجنود، كما خربت الأرض والقرى لعدم تمرس الجنود في شؤون الزراعة، وضعف الجيش لمحاولة الجنود التفرغ للعناية بالأرض. وبمرور الوقت كونت هذه المعاقة قوة عسكرية وأصبحت مستقلة عن الخلاف وسيطرتها، غير أن أحمد بن بوية شن هجمات على بعضها واستولى عليها ودان له البعض الآخر، غير أن وفاته كانت فرصة سانحة لهؤلاء القادة ليفلتوا من سيطرة الخلافة مرة أخرة [٢٧]، وقد عبر ابن خلدون عن ذلك قائلاً « لما استولى أحمد بن بوية طلب الجند أرزاقهم على عادتهم وأكثر لسبب ما تجدّد من الاستيلاء الّذي لم يكن له، فاضطرّ إلى ضرب المكوس وأخذ أموال الناس من غير وجهها، وأقطع قوّاده وأصحابه من أهل عصبيته وغير المساهمين له في الأمر جميع القرى التي بجانب السلطان ... ثم استكثر من الموالي ليعتزّ بهم على قومه، وفرض لهم الأرزاق والأقطاع فحدثت غيرة قومه من ذلك»[٢٨]

ومن الأمثلة على الإقطاعات في عصر السيطرة البويهية أن الخليفة الراضي منح عماد الدولة بن بوية مقاطعة فارس مقابل ثمانية آلاف درهم [٢٩] وفي عام ٣٤٥هـ زاد الملك أحمد بن بوية فِي إقطاع الوزير أبي محمد المهلَّبيّ وعظم قدره عنده [٣٠]

ومن الملاحظ أن أحمد بن بوية منح الإقطاعات لقادته وخاصته ثم توسع بحيث شمل قسما من الجند، وفي بعض الحالات أعطيت مناطق للجند ليأخذوا عطائهم من واردها فاستأثروا بالوارد وامتلكوا الأراضي عن طريق الإلجاء وغيره وتوسع نطاق الإقطاع العسكري زمن بختيار بن أحمد بن بوية (٣٥٦-٣٦٧ هـ) [٣١]

وحينما سيطر السلاجقة على مقاليد الخلافة في بغداد تغير مفهوم الإقطاع وتحول إلى إقطاع من نوع آخر، ليتوافق من نظرة السلاجقة العسكرية، فقد دخل السلاجقة بغداد حاملين معهم النظام القبلي الذين عاشوا عليه، والذي اعطى لهم الأحقية في السيطرة على الأراضي باعتبار أن سيطرتهم على الخلافة العباسية تمت بحد السيف [٣٢] وقد وضع نظام الملك [٣٣] أسس هذه السياسة حينما «كانت العادة جارية بجباية الأموال» [٣٤] ويقول المقريزي «أول من عرف أنه فرق الاقطاعات على الجند نظام الملك» [٣٥]

هكذا سارت الخلافة في عهد السيطرة السلجوقية خلافة إقطاعية حيث عمد سلاطين السلاجقة إلى توزيع الإقطاعات على الأسرة، وعلى الرغم من كل الحقوق والامتيازات التي منحت للأمراء الاقطاعين إلا انه مسؤول أمام السلطان عن إقطاعه أي أنه لم يكن مطلق السيادة في إقطاعه[٣٦]

ومن الأمثلة على الإقطاعات السلجوقية ما اقطعه «بَرْكِيَارُقُ إلى الْأَمِيرُ يَلْبُرَدُ عام ٤٦٨ هـ إِقْطَاعَ كُوهَرَائِينَ، وَشَحْنَكِيَّةَ بَغْدَاذَ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَى دَقُوقَا أُعِيدَ مِنْهَا لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِوَالِدَةِ السُّلْطَانِ بِرْكِيَارُقَ، بِكَلَامٍ شَنِيعٍ، فَلَمَّا وَصَلَ إِلَيْهِ أَصْبَحَ مَقْتُولاً». [٣٧]

كما اقطع السلطان طغرل مدينة البصرة الى هزارسب بن ينكبر بن عياض الكردى بمبلغ سنوي مقداره ثلاثمائه الف دينار زاده ابن خلدون إلى ثلاثمائة وستين ألف دينار [٣٨] وفي سنة ٤٥٦ هـ اقطع السلطان ألب أرسلان البصرة الى الأمير على بن ابي كاليجار [٣٩] وفي سنة ٥٠٠ هـ / ١١١٥م اقطعت الرحبه إلى الأمير جاولي سقاوة أقطعها له السلطان محمد بالإضافة الى ما على الفرات وكان سبب إقطاعه هو للتصدي للافرنجة الذين استولوا على كثير من مدن الشام [٤٠] وفي سنة ٥١٦ هـ اقطعت واسط الى عماد الدين زنكي [٤١] وكان

سبب اقطاعه من أجل الوقوف بوجه دبيس بن صدقه [٤٢] وفي عام ٥٣١هـ زَاد الخليفة المقتفي فِي أقطاع زنكي وألقابه [٤٣] ثم اقطعت البصرة الى الأمير ارغش عام ٥٥١ هـ [٤٤]

وبالجملة يمكن القول أن نظام الإقطاع قد عاد بالضرر على الخلافة العباسية، حيث كان صاحب الإقطاع يجور على الفلاحين من أجل زيادة غله إقطاعه الأمر الذي ارهق الفلاحين بالضرائب [٤٥]

كما سار الخلفاء العباسيون على المنهج السلجوقي في منح الاقطاعات للقواد والامراء مكافأة لهم على دعمهم للخلافة ومساندتها في صراعها مع اعدائها حيث استطاع بعض القادة إعادة فرض هيبة الخلافة في بعض الأحيان [٤٦] وقد تميز الاقطاع في هذه الفترة بسهولة استرجعه من قبل الخليفة الذي متى اراد استراجعه من المقطع إليه على سبيل المثال ابن ساوى كان مقطع الدجبل وداقوقا ولكنه اساء السيرة مع اهلها ولم يحمل إلا القليل من الأموال إلى الخليفة فاسترجعها منه [٤٧]

ومن الآثار السلبية لنظام الاسترضاء بالإقطاع هو تحول الإقطاعات التي كانت ملكاً للخلافة إلى أراض يمتلكها أصحابها والذين كانوا في أغلب الأحيان من القادة العسكريين، فبينما كانت الإقطاعات في العصور العباسية الأولى حق انتفاع يمنحها الخليفة كاسترضاء للمقربين منه من الأسرة أو بعض الشعراء والوزراء وقادة الجيش وكبار رجال الخلافة، إلى حق موروث يمنحه الخليفة أو أمير الأمراء منذ العصر البويهي وحتى سيطرة السلاجقة على الخلافة، فكان الأمير البويهي أو السلجوقي أو الخليفة يمنح الإقطاع الذي تحول بمرور الوقت إلى اقطاع عسكري ملكي وراثي، مما أدى إلى انفراط عقد الأراضي المملوكة للخلافة، وسبب ضرر اقتصادي في ضياع خراج هذه الإقطاعات الأمر الذي اضعف اقتصاد الخلافة العباسية، كما اثقل كاهل الفلاحين بما فرض عليهم من ضرائب وخراج يفوق قدرتهم، فتضرر النظام الزراعي بهذا النوع من الاسترضاء إلى حد بعيد. [٤٨]

ففي العصر السلجوقي أصبح المُقطع سيد إقطاعه مستغلاً في ذلك ضعف السلطان السلجوقي مما أدى إلى بقاء الإقطاع في عائلاتهم، ومن خلال هذا استطاعت العائلات تكوين قوة عسكرية تدين بالولاء للسيد الإقطاعي، فأضحى السيد مسؤولاً عن إدارة الأمور الاقتصادية بإقطاعه وجمع الضرائب من الفلاحين. [٤٩]

وهكذا خسرت الخلافة العباسية ملكيتها لأراضيها ولم يعد أمامها إلا أن تحاول الاحتفاظ بما تبقى لها من إقطاعات، لاسيما وأن حاجات الخلافة وكبار القادة لا تنقطع، فكان خراج الأرض أحد أهم موارد بيت المال. ويصف الأعرجي نتائج تحول الاسترضاء بالإطاع إلى مليكة بأنها «أثاراً اقتصادية مدمرة في الواقع الاقتصادي للدولة الدولة العربية الإسلامية»، [٥٠] ويصفه آخر بأنه كان شؤم على الاقتصاد العربي الإسلامي. [٥١]

انعكس تحول ملكية الإقطاع على تدهور الأحوال الاقتصادية في العصر العباسي، وهو ما نراه واضحاً في تذبذب أسعار السوق وارتفع الأسعار إلى حد كبير لاسيما خلال الفترة السلجوقية، الأمر الذي تبعه قيام الفلاحين ببعض حركات التمرد رداً على عدم قدرة الخلافة فرض سيطرتها على السوق. وبطبيعة الحال فأن ارتفاع الأسعار قد ترك آثاره على انخفاض القيمة الشرائية للعملة [٥٢] وامتدت أثار الاستغلال السيء للاسترضاء بالإقطاع إلى الضرر بالمنظومة الاقتصادية بشكل عام، حيث تدهورت الزراعة بشكل كبير نتيجة إهمال الخلافة صيانة المرافق العامة لعدم انتفاعها بالاقطاعات، وتبعها بطبيعة الحال كساد الحركة التجارية [٥٣]

تأثرت الأراضي الزراعية بمنح الإقطاع لغير العارفين بالزراعة، لمجموعة من الجنود والقادة لا هم لهم إلا جمع المال واضطهاد الفلاحين، وهو ما انعكس على ارتفاع الأسعار لاسيما خلال فترة سيطرة السلاجقة على الخلافة العباسية وإحكامهم الأمور في بغداد، حيث ارتفعت الاسعار خلال المدة (٤٤٧- ٥٧٥ هـ)، وعلى المثال لا الحصر ارتفعت الاسعار خلال السنوات ٤٤٧ هـ، ٤٤٨ هـ، ٤٩٢ هـ [٥٤]، وازدادت الاسعار بشكل ملحوظ خلال المدة ٥٠٥ – ٥٧٤هـ نتيجة هجر المزارعين ارضيهم بسب أحكام السلاجقة وسيطرتهم على الإقطاع [٥٥]

النتائج

وجدت الخلافة العباسية المناخ الملائم لمنح الإقطاعات نظرًا لتوفر مساحة كبيرة من الأراضي الشاسعة سواء التي ورثوها عن الأمويين، أو تلك التي اقاموا عليها المدن الجديدة مثل بغداد وسامراء، لذا توفرت الأراضي اللازمة للاسترضاء. وقد أحسن الخلفاء استغلال هذه الأراضي وتقديمها كوسيلة لاسترضاء مختلف الطوائف، فكانت استرضاء لدواعي اجتماعية إذ لم يغب عن بال أي شخص ذو قدرة ومنصب من الخلفاء ووزرائهم وولاتهم ورجالهم، إلى المتمردين عليهم، إيماناً منهم لدور الاسترضاء في التوكيد على المصلحة الاجتماعية من

جهة وتحقيق الأمن المجتمعي من جهة أخرى، وزيادة استقرار الخلافة من جهة ثالثة، وكسب مزيد من الأنصار. كما منحت للمقربين من الخليفة والعباسيين بصفة خاصة تمكينًا لهم في المدن الجديدة، وزيادة في الوجاهة الاجتماعية وعلى الرغم من أن الإقطاعات ادت دورها في الاسترضاء إلا أنها جلبت أسواء ما جلبت سياسة الاسترضاء إذ تحولت القدرة الاقتصادية من الخلافة إلى أصاحب الإقطاع، حيث تحكموا في انتاج الأراضي الزراعية.

الاحالات

(١) بسير، سمية عبد الماجد، نظام تمليك الأراضي في العصر العباسي الأول ١٣٢-٢٣٢هـ/ ٧٥٠-٨٤٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، (الخرطوم، ٢٠٠٣)، ص ٥٣.

(٢) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ) ، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، ط ٣، مؤسسة الرسالة، (بيروت، ١٩٨٥)، ج ٣، ص ٣٢٥.

(٣) أبو عبد الله بن عبدوس (ت٣٣٠هـ)، الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقاء و إبراهيم الإبياري و عبد الحفيظ شلبي، (القاهرة، ١٩٣٨).، ص ١٥٦. سميت بقطيعة الأنصار لأن الخليفة منحها لأنصاره.

(٤) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص ١٥٦

(٥) ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط ٢، صادر، (بيروت، ١٩٩٥).، ج ٤، ص ٣٧٧.

(٦)الجهيشاري، الوزراء والكتاب، ص ١١٧-١١٨.

(٧) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قانها العلماء من غير أهلها وواريها، تحقيق: معروف، بشار عواد، ط ١، دار الغرب الإسلامي، (بيروت، ٢٠٠١).، ج ١، ص ١٠٠.

(٨) سليمان بن مجالد بن أبي المجالد: أخو المنصور من الرضاعة، كان والياً للري في عهده، كما عين قائد باب الشام في مدينة بغداد. ابن عساكر، تاريخ بغداد، ج ٢٢، ص ٣٦٥-٣٦٧.

(٩)ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، (بيروت، ١٩٩٥).، ص ١٠٠؛ الجفال، سعاد محمد، الزراعة في العراق خلال العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٣٢ هـ)، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية، ع ١٠-١١، ٢٠١٦، ص ١٩٦-٢١١.، ص ١٩٩.

(١٠) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٣.

(١١) الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ٣٧٦؛ الجفال، الزراعة في العراق، ص ١٩٩.

(١٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٤٩٤؛ الجفال، الزراعة في العراق، ص ١٩٩.
(١٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٢٧٥.
(١٤) الحموي، معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٨٧– ٢٨٨،
(١٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٣.
(١٦) ابن الفقيه، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني المعروف (ت ٣٦٥)، البلدان، تحقيق: يوسف الهادي، ط ١، (عالم الكتب، بيروت ١٩٩٦م).، ص ٢٩٧.
(١٧) الحموي، معجم البلدان، ج ٤، ص ١٧٨–١٨٨؛ الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط ١، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٩٧)، ج ٥، ص ٣١٦
(١٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١، ص ٤٠٣.
(١٩) ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١ هـ)، تجارب الأمم، ط ٢، (طهران، ٢٠٠٠)، ج ٤، ص ٣٧٦.
(٢٠) الكناني، ضياء محسن عبد رزاق، الجيش في الخلافة العباسية (٣٣٤–٤٤٧ هـ / ٩٤٥–١٠٥٥م)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، (جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٥)، ص ١١٩.
(٢١) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢٠.
(٢٢) تجارب الأمم، ج ٦، ص ١٧١.
(٢٣) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢١.
(٢٤) الصابي، أبو الحسين بن هلال بن المحسن (ت ٣٥٩ هـ)، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ٣٥–٣٦.
(٢٥) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢١.
(٢٦) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠)، الأحكام السلطانية، (دار الحديث، القاهرة، ب. ت)، ص ٢٩٢؛ ابن الفراء، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت ٤٥٨ هـ)، الأحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٤.
(٢٧) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢٠.
(٢٨) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، ط ٢، دار الفكر، (بيروت، ١٩٨٨). ج ٣، ص ٥٢٣.
(٢٩)الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار التراث، (بيروت، ١٣٨٧)، ج ١١، ص ٢٩٢.

(٣٠)- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط ٢، دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٩٢)، ج ٢٥، ص ٢٢١.

(٣١) الكناني، الجيش في الخلافة العباسية، ص ١٢٠.

(٣٢)، محمد حسن سهيل، الإقطاع في الدولة العباسية (٤٤٧-٦٥٦ هـ)، ط ١، (مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ٢٠١٠).، ص ٤٨-٥٤.

(٣٣) نظام الملك: هو الوَزِيْر الكَبِيْر، نِظَام المُلْك، قِوَامُ الدِّين، ولد أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي سنة ٤٠٨ هـ في مدينة طوس تولى نظام الملك الوزارة للسلطان السلجوقي ألب أرسلان. ابن خلدون، العبر، ج ٢، ص ٥٩١-٥٩٢.

(٣٤) الأصفهاني، عماد الدين الكاتب، تاريخ دولة سلجوق، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، (بيروت، ٢٠١٤)، ص ٢٢٠

(٣٥) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، تحقيق: محمد زينهم و مديحة الشرقاوي، (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٢٧٤.

(٣٦) الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، ص ٨٠-٨٢.

(٣٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ٣٧٣.

(٣٨) ابن الجوزي، المنتظم، ج ١٦، ص ٣؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٨، ص ١١٢؛ العبر، ج ٣، ص ٥٦٩

(٣٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٧، ص ٣٩٢؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٩، ص ١٩.

(٤٠) ابن القلانس، حمزة بن أسد بن علي بن محمد، أبو يعلى التميمي (ت ٥٥٥ هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: سهيل ذكار، ط ١، دار حسان، (دمشق، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٢٥٠.

(٤١) عماد الدين زنكي بن آقسنقر التركي: صاحب حلب، فوض إليه محمود بن ملكشاه رئاسة بغداد عام ٥١٠ هـ، ثم فوض إليه أتابكة الموصل، وتوفي مقتولاً. الأصبهاني، البرق الشامي، ج ٥، ص ١٦٩؛ ابن العديم، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي (٦٦٠ هـ)، زبدة الطلب، تحقيق: خليل منصور، ط ١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦)، ص ٣٠١.

(٤٢) ابن الاثير، التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية، تحقيق عبد القادر طليمان، (القاهرة ،١٩٦٣).

دُبَيْس بن صَدَقة بْن منصور بْن دُبَيْس بْن عليّ بن مَزْيَد، كان أحد عمال السلطان سنجر، ثم استولى على العراق وحارب الخليفة المسترشد ولكنه هزم وقتله السلطان مسعود بن محمد غدراً عام ٥٢٦ هـ. ابن عساكر، تاريخ بغداد، ج ١٥، ص ٤٦، ٢٠٩؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١١، ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٤٣) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٤٠.

(٤٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٩، ص ٢٣٢.

(٤٥) بيطار، أمينة، تاريخ العصر العباسي، (مطبعة جامعة دمشق، ب. ت)، ص ٣٣٨.

(٤٦) الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، ص ١٢٩.

(٤٧) الدليمي، الإقطاع في الدولة العباسية، ص ١٣٠.

(٤٨) الجفال، الإقطاع، ص ٢٠٩-٢٤٠

(٤٩) المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج ١، ص ١٧٩؛ الأعرجي، الإقطاع العسكري، ص ٥.

(٥٠) الإقطاع العسكري، ص ١١.

(٥١) إسماعيل، محمود، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي، ط ١، (الدار البيضاء، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ٣٨.

(٥٢) الجفال، الإقطاع، ص ٢٤٠-٢٤٦.

(٥٣) الجفال، الإقطاع، ص ٢٤٦.

(٥٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ١٦٣.

(٥٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج ٨، ص ٢١٦.